

## تقديم

تشهد العراق اليوم واقعا جديدا بعد انقشاع حقبة الحكم الشمولي، فالعراق يتطلع إلى مستقبل جديد قائم على الديمقراطية، والحرية، وسيادة القانون. ومن أجل الوصول إلى تلك الغاية فعلى العراق البدء في وضع اللبنة الأولى من هذا الصرح المستقبلي ألا وهي صياغة دستور وطني معبر عن تراث العراق العريق، ومعضد لتطلعات الشعب العراقي. تلك اللبنة يتم تشكيلها لكي تعبر عن كافة طوائف وأعراف الشعب العراقي.

ويأتي هذا الدستور المنتظر كخطوة إجرائية نص عليها قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية والذي نص على إجراء انتخابات يتم بمقتضاها انتخاب جمعية وطنية والتي قامت بانتخاب مجلس الرئاسة المكون من رئيس ونائبين للرئيس ويقوم المجلس بتسمية رئيس الوزراء والذي يقوم بدوره بتشكيل الوزارة. كما تقوم الجمعية الوطنية بتشكيل لجنة لصياغة الدستور وعرض مشروع ذلك الدستور على الجمعية الوطنية قبل ٣١ أغسطس ٢٠٠٥ على أن يطرح هذا المشروع على الشعب العراقي قبل نهاية عام ٢٠٠٥، وبالتالي تنتهي الفترة الإنتقالية التي اعقبت الإطاحة بالحكم البعثي وتأسيس الحكم الديمقراطي.

ولما كانت إجراءات صياغة دستور عراقي جديد تتطلب المعرفة الوافية بالخلفية التاريخية للدساتير العراقية المختلفة والتي صدرت منذ عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٩٠، وكذلك بالدساتير العربية الأخرى الواردة في ٢١ دولة عربية، ومقارنتها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي وردت في الاتفاقيات الدولية. فقد أصدر المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان بجامعة دي بول بالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، ونقابة المحامين الأمريكية (ABA)، عدة مطبوعات من أجل تعزيز العمل الجليل الذي تقوم به لجنة صياغة الدستور. وقد أشتملت سلسلة تلك المطبوعات على الكتب التالية:

١. دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد؛
٢. الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية؛
٣. الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية؛

تقديم

٤. مجموعة قوانين ولوائح السلطة التشريعية في بعض الدول العربية،
٥. الديمقراطية والحريات العامة.

فضلاً عن الإعداد لكتاب آخر يتناول حقوق المرأة في العراق والوطن العربي. والجدير بالذكر ان مشروع تطوير التعليم في كليات القانون بالجامعات العراقية الذي يقوم به المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان بجامعة دي بول يعتبر من اول المشروعات التي عملت على اعادة بناء العراق، فقد بدأ العمل في هذا المشروع في نهاية عام ٢٠٠٣ بتمويل من الهيئة الامريكية للتنمية الدولية. ويقوم هذا المشروع على اربعة محاور رئيسية:

١. المحور الاول: برنامج سيادة القانون.
٢. المحور الثاني: برنامج اعادة هيكلة المواد الدراسية في كليات القانون.
٣. المحور الثالث: برنامج اعادة بناء مكاتب كليات القانون وادخال التقنية الحديثة بها.

٤. المحور الرابع: برنامج التدريب العملي لطلبة كليات القانون. في اطار هذا المشروع قام المعهد بتنظيم اربعة ندوات علمية عن الدستور العراقي الجديد ونزاعات الملكية واخلاقيات المهن القانونية وتطبيق مبادئ العدالة الجنائية الدولية، فضلاً عن قيام المعهد بإعادة بناء مكاتب كليات القانون بالجامعات السليمانية والبصرة وبغداد وتزويدها بالكتب والدوريات القانونية واجهزة الحاسب الآلي وشبكات الانترنت. وفي هذا الاطار ايضاً قام المعهد بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية (ISISC) بسيراكوزا-ايطاليا بتنظيم العديد من الدورات التدريبية لرجال القانون واساتذة الجامعات العراقية واعضاء الهيئة القضائية.

وختاماً نأمل أن تلقى تلك الأوراق وما احتوته من أفكار صدى جيد لدى ذوي الأمر بالعراق ولدى القارئ العراقي، ولا نجد خير من كلام المولى عز وجل في محكم آيات القرآن ما نختم به هذه المقدمة.

بسم الله الرحمن الرحيم  
"وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى  
كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا"<sup>١</sup>  
"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ  
اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"<sup>٢</sup>  
"وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ"<sup>٣</sup>  
"والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون"<sup>٤</sup>  
صدق الله العظيم

أ.د. محمود شريف بسيوني\*

أستاذ القانون ورئيس المعهد الدولي

لقانون حقوق الإنسان بجامعة دي بول بشيكاغو،

أستاذ غير متفرغ بكلية الحقوق بجامعة القاهرة،

رئيس المعهد الدولي للدراسات

العليا في العلوم الجنائية،

الرئيس الفخري للجمعية الدولية لقانون العقوبات.

<sup>١</sup> القرآن الكريم ، سورة الإسراء رقم ١٧ ، الآية رقم ٧٠ .

<sup>٢</sup> القرآن الكريم ، سورة الحجرات رقم ٤٩ ، الآية رقم ١٣ .

<sup>٣</sup> القرآن الكريم ، سورة آل عمران رقم ٣ ، الآية رقم ١٥٩ .

<sup>٤</sup> القرآن الكريم ، سورة الشورى رقم ٤٢ ، الآية رقم ٣٨ .

\* لمزيد من التفصيل أنظر المواقع التالية على الشبكة الدولية للمعلومات: المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان بكلية الحقوق ، جامعة دي بول بشيكاغو ، الولايات المتحدة الأمريكية [www.iharli.org](http://www.iharli.org)؛ المعهد الدولي للدراسات العلية في العلوم الجنائية، بسيراكوزا، إيطاليا <http://www.isisc.org>؛ للجمعية الدولية للقانون الجنائي <http://www.penal.org>.

## تقسيم

كثرت في الأعوام الماضية المطالبة بنشر الديمقراطية في مناطق متعددة من العالم ولا سيما منطقة الشرق الأوسط، كما تتحدث القوى السياسية والاقتصادية الأساسية في عالمنا المعاصر باستمرار عن أهمية تشجيع الحرية وترسيخ مبادئ المساواة وسيادة القانون. كما صدرت عن الدول العربية العديد من المبادرات لإصلاح وتطوير المجتمعات العربية، كمبادرة الإصلاح الصادرة عن قمة جامعة الدول العربية بتونس، ووثيقة الإسكندرية للإصلاح، بجانب مؤتمرات متعددة في الأردن واليمن وقطر. إلا أن هذا الزخم السياسي والإعلامي حول الديمقراطية لم يصاحبه توضيح لما ينطوي عليه هذا المفهوم من واجبات والتزامات وحقوق على كل من الحكومات والشعوب. ولذلك ارتأى المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول أن يقدم هذا الإصدار الذي يحتوي بين دفتيه على ثلاثة مقالات تتناول الحقوق والحرريات التي يبني عليها الحكم الديمقراطي. هذا بالإضافة إلى عرض لنصوص الدساتير العربية التي تكفل للمواطن العربي حماية تلك الحقوق والاستمتاع بها.

ويناقد الأستاذ الدكتور محمود شريف بسيوني رئيس المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان بكلية القانون جامعة دي بول في مقاله المعنون "المبادئ الأساسية للديموقراطية" مفهوم الديمقراطية وأهم المقومات السياسية والاجتماعية لها. كما قدم الدكتور عبد العزيز محمد سالمان المستشار بمحكمة الاستئناف و السيد معتز محمد أبو العز رئيس نيابة بنياية النقض والسيدة نفرت محمد شهاب وكيل النيابة الإدارية بجمهورية مصر العربية "الحقوق والحرريات العامة في الدساتير العربية والفقهاء والقضاء والشريعة الإسلامية". وختاماً عرض الأستاذ محمد هلال، الباحث القانوني بالمعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان بكلية القانون جامعة دي بول، النصوص الدستورية العربية والصكوك الدولية ذات الصلة بالحقوق والحرريات العامة مع مقدمة حول الديمقراطية والحرريات العامة.